الأمم المتحدة

A/54/661

الجمعية العامة

Distr.: General
10 December 1999
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٥١ (أ) من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

حساب الدعم لعمليات حفظ السلام

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن الاحتياجات المنقحة لوظائف حساب الدعم لعمليات حفظ السلام عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (A/54/648). وخلال نظرها في هذا التقرير، التقت اللجنة بممثلين للأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - وتعيد اللجنة إلى الأذهان أن الجمعية العامة في قرارها ١٢/٥٣ باء المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وافقت على احتياجات بمبلغ ١٠٠ ٨٨٧ ٣٤ دولار لحساب الدعم، تشمل ٤٠٠ وظيفة، للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وكانت الميزانية المقترحة لبعثات حفظ السلام وحساب الدعم قد قُدِّرت، في ذلك الوقت، بما يقرب من ٦٥٠ مليون دولار للفترة المذكورة. وكما جاء في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام (A/54/648) فإن مجموع ميزانيات جميع عمليات حفظ السلام سيتجاوز قريبا مبلغ ٠٠٠ ٢ مليون دولار سنويا.

٣ - وهذه التقديرات الجديدة تأخذ في الاعتبار إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وتمديد بعثة المراقبين في سيراليون وتحويلها إلى بعثة الأمم المتحدةر في سيراليون، وإنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والتطورات المتعلقة بوجود مُقبل للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو

101299 101299 99-38406 (A)
9938406

الديمقراطية، واحتمالات توسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بشكل كبير.

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك، بالإضافة إلى هذا، وكما ذكر في الفقرتين ٨ و ٩ من تقرير الأمين العام أن أعداد موظفي الخدمة المدنية الدولية، والشرطة المدنية والمراقبين العسكريين في عمليات حفظ السلام سترتفع إلى الضعف تقريبا. وفضلا عن ذلك، هنالك سِمة مُلفتة للنظر بشكل خاص فيما يتصل بمدى تعقيد ولايات بعض هذه البعثات والعدد الكبير من الموظفين المدنيين المرتبطين بها، وهي الحاجة لزيادة تخطيط هذه البعثات وتوجيهها وتنسيقها، حسبما جاء في التقرير وهو ما يضع على كاهل الأمانة العامة المزيد من التحديات والأعباء في كل مرحلة من مراحل العملية.

٥ - لذلك، يقترح الأمين العام في الفقرة ١٠ من تقريره إنشاء ٦٧ وظيفة إضافية ممولة من حساب الدعم، بالإضافة إلى الوظائف التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١٢/٥٣ باء، وعددها ٤٠٠ وظيفة. ومن العدد الكلي لهذه الوظائف الإضافية، سوف تخصص ٦٠ وظيفة لإدارة عمليات حفظ السلام، ووظيفتان لمكتب الشؤون القانونية، ووظيفتان لمكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، و ٣ وظائف لشعبة المشتريات بمكتب خدمات الدعم المركزي. وتلاحظ اللجنة أن العدد الحالي لوظائف حساب الدعم المأذون بها في الوحدات المذكورة هو كما يلي: ٢٨٧ في إدارة عمليات حفظ السلام؛ و ٣ في مكتب الشؤون القانونية، ووظيفة واحدة في مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، و ٢٥ في شعبة المشتريات. ويَرِد العدد ذي الصلة بالوظائف الحالية وبوصف وتبرير مهامها في الجزء ثالثا، من ألف إلى دال من تقرير الأمين العام.

٦ - أما وظائف حساب الدعم المأذون بها المتبقية وعددها ٨٤ وظيفة فهي موزعة كما يلي: إدارة الشؤون الإدارية، دائرة الاشتراكات (٢)، والخزانة (٤)؛ ومكتب تخطيط البرامج، الميزانية والحسابات، شعبة تمويل حفظ السلام (٣٠)، وشعبة الحسابات (١٨)؛ ومكتب إدارة الموارد البشرية، شعبة خدمات الأخصائيين (٣)، وشعبة الخدمات التنفيذية (٤)، وشعبة الخدمات الطبية (٤)؛ ومكتب خدمات الدعم المركزي، شعبة إدارة المرافق (١)، وشعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات (١)، والسفر والنقل (٢)؛ والمكتب التنفيذي للأمين العام (٣)؛ ومكتب المراقبة الداخلية (١٢) وظيفة.

٧ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه توجد حاليا أربع شواغر فيما يتصل بوظائف حساب الدعم: وظيفتان في شُعبة تمويل عمليات حفظ السلام، ووظيفة واحدة في مكتب المراقبة الداخلية، ووظيفة واحدة في شُعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات. ويعود الانخفاض في الشواغر الحالية إلى كون إدارة عمليات حفظ السلام قد سُمح لها بتدبير بعض الموظفين على أساس مؤقت لتوفير قدرة مؤقتة يتطلبها إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة

المؤقتة في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وذلك ريثما يتم تقديم الاحتياجات المنقحة لحساب الدعم.

٨ - وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام يطلب أن يؤذن له بالدخول في التزامات لا تتجاوز ٣ ٥٠١ ٦٠٠ دولار لتغطية التكاليف المتصلة بالوظائف الإضافية التي تبلغ ٦٧ وظيفة والإفادة منها في سياق تقرير الأداء للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وكما هو مبين في الجدول ١ الوارد في التقرير (A/54/648)، فإن من شأن هذا الطلب أن يؤدي إلى زيادة في موارد حساب الدعم بنسبة ١٠ في المائة بحيث تبلغ ٣٨ ٣٨٨ ٧٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة أيضا أنه لم تُطلب احتياجات مقابل عدم توفير الموظفين في الوقت الحاضر. وأبلغت اللجنة بأن معايير تحديد التكاليف التي استُخدمت فيما يتصل بالاحتياجات الإضافية تقوم على افتراض معدل شواغر بنسبة ٥٠ في المائة.

٩ - ولدى الاستفسار أبلغت اللجنة أيضا بأنه فيما يتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، يوجد رصيد غير مثقل تقديري يبلغ ٤٠٠ ٥٧٨ ١ دولار تقريبا؛ وبأن قيمة النفقات المسجلة عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بلغت ٠٠٠ ٨٥٣ ١٢ دولار في ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

١٠ - ويرد الإجراء المطلوب اتخاذه من قِبَل الجمعية العامة فيما يتصل بتمويل حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن توافق على إنشاء ٦٧ وظيفة مؤقتة وبأن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات لا تتجاوز ٣ ٥٠١ ٦٠٠ دولار للتكاليف ذات الصلة، والإفادة عنها في سياق تقرير الأداء عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

١١ - ووفقا للإجراءات المتبعة حاليا، فإن اللجنة الاستشارية تتوقع تقديم تبريرات كاملة للاحتياجات المتعلقة بجميع وظائف حساب الدعم ضمن الاقتراحات السنوية الشاملة بشأن إجمالي احتياجات الموارد البشرية والمالية من جميع مصادر التمويل لجميع الإدارات التي تشترك في دعم عمليات حفظ السلام وهي الاقتراحات التي سوف تُقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة الاستشارية، في ربيع عام ٢٠٠٠. وتشدد اللجنة الاستشارية على توفير مؤشرات لعبء العمل عملا بتوصياتها الواردة في التقرير (A/51/906)، وأحكام قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٥١ ألف المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وفي هذا الصدد، ينبغي إقامة قاعدة للبيانات والاحتفاظ بها بالنسبة لكل وحدة.